



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2016



مرشح الدائرة الأولى النائب السابق أحمد القضيبي متحدثاً خلال الندوة



الحاضرات خلال ندوة مرشح الدائرة الأولى النائب السابق أحمد القضيبي

أكد خلال ندوة نسائية أن توجهها غير ترشيدي وتفكيرها منصب على كيفية زيادة الإيرادات بأي طريقة القضيبي للحكومة: كنتم خير حكومة لشعوب العالم والأسوأ للكويتيين.. وبنيتهم مدناً وبلداناً وهدمتهم ديرتنا



مرشح الدائرة الأولى النائب السابق أحمد القضيبي خلال الندوة (عادل السلامة)



الناخبات يستمعن إلى حديث مرشح الدائرة الأولى النائب السابق أحمد القضيبي

العامة للاستثمار مسؤولية إدارة المستشفى، وتابع هذا كله جعلني أطلب مقابلة سمو أمير البلاد، وأشرح لسموه الموضوع بالكامل، وسموه تفهم الأمر، ووجه مدير مكتبه لمخاطبة مجلس الوزراء، بمنح إدارة مستشفى جابر للهيئة العامة للاستثمار.

وخاطب القضيبي الحكومة: كنتم خير حكومة لشعوب العالم الأخرى والأسوأ للكويتيين، بنيتهم مدناً وبلداناً، وهدمتهم ديرتنا، نتحدثون عن الفساد في منظمة الأمم المتحدة، وأنتم أفضل من يحمي الفساد والمفسدين، تهاجمون الأنظمة التي تعدت على حقوق الإنسان، وأنتم أكثر من اعتدى على حقوقنا السياسية والإنسانية.

عالمي، وللحفاظ على الفكرة وتنفيذها، بحثت وتوصلت إلى وجود الشركة الوطنية للتكنولوجيا المملوكة للهيئة العامة للاستثمار بالكامل، التي يعد أحد أهدافها القطاع الصحي، وتعمل في السعودية والإمارات، وتدير مستشفيات في سنغافورة وتركيا.

وأضاف قابلت مسؤولي الشركة للتعرف على آليات العمل، من ثم قابلت رئيس الوزراء، الذي لم يكن يعلم بوجود الشركة، وأعطى تعليماته لتوليها مسؤولية إدارة المستشفى، وبالفعل بدأ الأمر، غير أنه توقف نظراً لوضع العوائق من جانب البعض الذين استشعروا ضياع ملايين الدنانير من بين أيديهم في حال تولي الهيئة

بخلاف بقية دول مجلس التعاون.

ولفت القضيبي إلى أن الحكومة أدت فشلها الذريع، يوم زيادة أسعار البنزين، الذي يعد ضمن الأمور الثانوية في ورقة الإصلاح الاقتصادي، وليس الأولوية التي تتمثل في 11 نقطة منها كبح جماح المصروفات، وتحصيل الإيرادات، وتفصيل الجانب الرقابي وتقييم أداء قياديي الدولة، وتفصيل صندوق المشروعات المتوسطة والصغيرة بما يساهم في تنويع مصادر الدخل. وقال القضيبي إن فشل الإدارة على كل الصعيد في الدولة، حضني على تقديم اقتراح باسناد إدارة مستشفى جابر لمشغل

والخدمات كافة التي تقدمها، مدلاً على ذلك بقيمة التأمين الصحي للمتقاعدين والمحدد بـ 17 ألف دينار كحد أقصى، سيقل إلى 12 ألف دينار، عقب رفع تعرفه الكهرباء من فلسين إلى 25 فلساً، كما أن توجه الحكومة في زيادة تعرفه الكهرباء غير مدروس، وغير معروفة آثاره السلبية التي سيتحملها المواطن. وقال القضيبي إن البعض دخل المجلس على باب الله، وخرج محملاً بالمآسين، معتبراً الحالة المالية العامة للدولة جيدة، بدليل وجود الصناديق السيادية، وصندوق الأجيال القادمة، إلى جانب الهيئة العامة للاستثمار، مشيراً إلى أن كل هذا حافظ على تصنيف الكويت الائتماني عند (AA)،

الجباية، والدليل استثناء السكن الخاص من زيادة تعرفه الكهرباء، مشدداً على أن الدعوم من المفترض أن تذهب إلى المواطن وليس ما يملكه، وهذا هو الخطأ الأول المقتر من النواب والحكومة معاً، والذي يؤكد أن الدعوم تذهب لغير مستحقيها، وأن من يملك بيتاً واحداً يملك عشرة بيوت، والكل سيتم استثناءه، أي أن الدعوم ذهبت لأصحاب الثروات. وذكر أن الحكومة، وعقب استثناء السكن الخاص من الزيادة، حولت جميع الزيادات على القطاعات الخدمية والصناعية والتجارية والصناعية، ما انعكس وبالا على المواطن، لكون جميع هذه القطاعات زادت تكلفة الرسوم

الاقتصادية العالمية، لاطلاعهم على الإصلاحات التي ستقوم بها الدولة للمحافظة على تنويع مصادر الدخل، لافتاً إلى أن هذه الوثيقة كانت مدرجة ضمن خطة التنمية التي صادق عليها المجلس، غير أن الحكومة اجترأت بعضها وحولته إلى تقرير ومن ثم إلى وثيقة، وقد سجلت اعتراضاً على وثيقة الإصلاح الاقتصادي منذ اليوم الأول ل طرحها على مجلس الأمة، لكونها منبثقة عن خطة التنمية التي مر على إقرارها عامان دون إنجاز. وأكد القضيبي أن توجه الحكومة غير ترشيدي بالمره، بل إن تفكيرها منصب على كيفية زيادة الإيرادات بأي طريقة، وإن كان على حساب المواطن، وهي ذاهبة إلى

الدعوم لا تذهب إلى مستحقيها ولكن إلى أصحاب الثروات

توجه الحكومة في زيادة تعرفه الكهرباء غير مدروس



قال مرشح الدائرة الأولى أحمد القضيبي إن ما يحدث في شأن العلاج بالخارج تخطى مسمى العلاج السياحي إلى العلاج السياسي، الهادف إلى شراء الولاءات، مضيفاً أن فاتورة الصيف للعلاج بالخارج بلغت قرابة مليار دينار، لإرضاء السواد الأعظم من النواب، الذين يساعدون الحكومة على الاستمرار، إلى جانب تنفيع بعض المنتهزين أصحاب شركات الطيران والتأمين والخدمات.

جاء ذلك خلال ندوة نسائية، مضيفاً أن وثيقة الإصلاح الاقتصادي غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع. مشيراً إلى أن ورقة الإصلاح الاقتصادي غير موجهة للمواطن أو لمجلس الأمة، بل للمؤسسات



ناخبات الدائرة الأولى في ندوة أحمد القضيبي